المواطنة في الفكر الغربي المعاصر – دراسة مقارنة

أ.د. بشرى محمود الزوبعي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

ركزت دساتير الدول الحديثة ونضمها على تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها . ودرجت هذة النظم لفترات طويله على تحديد مواصفات المواطن . وابعاد المواطنة على ضوء منطلقات تستوعب اهداف الامه ومنابع تفكيرها ومصادرها المعتمدة تاريخيا وثقافيا ودينيا وكذلك على ضوء استراتيجيتها الخاصة ولقد ادى ذلك الى تعدد وتباين في المفاهيم السياسة والتربوية من مجتمع لاخر فى تحديد مفهوم المواطنة الصالحة. وهكذا اصبحت رابطه المواطنة منافع وحقوق ماديه محدده يطالب بها المواطن في مجالات عده وعبر تفاعل هذه المعطيات اصبح مفهوم المواطنة لها دلالات نفعيه وذاتيه اعمق وبالتالي اصبح له تاثير مباشر على واقع معقد صعب معرفه نتائجه المثالية.[١]

ومع ظهور متغيرات عصريه وعالمية جديدة بدا يسود منطق جديد فى تناول مفهوم المواطنه يختلف عن المنطق السابق فى الفترات التاريخية المنصرمه ومفاد هذا المنطق الذى يعد من افراز العولمة او الامركة ان تتوحد مواصفات المواطن مع اختلاف المجتمعات وطبائعها الثقافية والاجتماعية بل والدينية.

وتشهد ساحة الفكر العالمية اهتماماً بالغاً في تحليل هذا المنطق ليس في مجال المواطنة فحسب وانما في كل تداعيات العولمة وما تحمله من اوهام وحقائق ايديولوجية بما فى ذلك التداعيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية وكثرت الكتابات وتباينت الاتجاهات فى تاييد او تفنيد هذا النوع، فهنا لابد من القول ان مفهوم المواطنه قد افرز العديد من القيود على مفهوم المواطنه منها المساواه والحريه وكذلك نستطيع القول انها تحتاج الى مراجعه مدى صلاحيتها في الدول العربية.[٢]

وتنطلق هذه الدراسة من الاتجاه القائل (ان الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقيه فحسب ، بل هى فروق اساسية فالحضارات تتمايز الواحدة من الاخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والاهم الدين وللناس وللناس فرق الحضارات المختلفة اراء متباينه عن العلاقات بين الله والانسان والفرد والمجموعة والمواطن والدولة)[٣].

وعلية فان مفهوم العولمة ومفهوم المواطنة ووجود الفوارق الثقافية الخاصة وطمس الهويات وخصوصيات الامم بسبب الصراع او الاختلافات السياسية بين الدول المتعددة .

واذا كانت تجارب القرن العشرين قد اثبتت اخفاق المغامرات الاستعمارية فى صيغتها التقليدية على الاقل فان العولمة وفلسفتها المعلنة في تكوين نظام دولي جديد يتجه نحو توحيد يتجه نحو المناهج والقيم والاهداف مع طموحة في ذات الوقت ولم يختلف شان محصلة المعرفة والفكر عن شان النظم والممارسات الا من حيث درجة العمق والترتيب فالفكر بمنطلقاتة ومرجعياتة الاصيلة هو الاساس فى افراز الممارسات وصياغة النظم والممارسات وصياغة النظم وتحديد الواجبات والحقوق لتتركزمقاصدة فى التاثير فى عمليات التغيير والتطور ودفع عجلة التقدم والتحضر فى المجتمعات المعنية باعتبارة الاصل فى تحديد طبيعة الاشياء والعلاقات وصياغة المنطق التاريخى بل ومستوجبات

التحقق التاريخى للمجتمعات البشرية وهنا تنشأ الاشكاليات الناجمة عن تداخل الحجج ويصبح العلم عقيدة وتمتطي العقيدة العلم مدخلا وواسطة ووسيلة لبسط نفوذها وهيمنة مفاهيمها وتصدير دلالاته ومضامينة بل وممارساتة بغض النظر عن طبيعة كل المنشأ والمقتبس الامر الذى يؤدى الى تلاشى الحدود الفاصلة بين النظريات والسياسات التى تروج فى ميادين الحياة العامة والعمل السياسي وعندها تلتبس الامور والرؤى وتختلط المفاهيم فلا نعرف ما اذا كنا ازاء عمليات نهضة علمية ام غزو عقائدى .

ولعل ذلك يفسر ما هو حادث بالفعل فى وقتنا الراهن من رواج لنظريات غربية فى المفاهيم والمبادىء والنضم الساسية والاجتماعية وربطها بحالة التقدم العلمى والتكنولوجى التى حققها الغرب مما يعطى مسوغا لدى نخبة كبيرة من دول العالم للنقل والاقتباس والاستيراد. وتاتى هذة الدراسة فى اطار نسق فكرى لبحث مفهوم المواطنة وابعادها فى الفكر الغربى ونقدة من منضور حضارى اسلامى فى تاكيد جديد لمبدا التفرد ودحض لدعوات الهيمنة وتلاشي الخصوصيات وامحاء الثقافات وابراز مدى التفرد الاسلامى فى صياغة المفاهيم نظرا لاعتماده على الوحي كمعطى سابق وملاءمة هذة الصياغة للفطرة التى فطر الناس عليها فضلا عن انه دين الانسانية جمعاء وهنا لابد من القول بانه يجب ان نفهم مفهوم المواطنة ونحللها وفهم ما تتضمنة هضه المعاني والابعاد السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال دراسةبنية المنهج ومدى تطابق المفهوم لواقع المجتمع والرؤى[٤].

المواطنة في الفكر الغربي المعاصر

كثرت فى العقود الاخيرة من القرن العشرين مفهوم المواطنة بمفهومها العالمي الجديد وتوالت في الظهور العديد من استراتيجيات تربويه بغية تكريس قيم تربوية تجعل الافراد اكثر تفاعلا وانخراطا من ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذى يحاول وفق المنطق الديمقراطى الغربى المعاصر احلال هوية جديدة وحيدة محل الهويات المختلفة المتشابكة والتى تنشا على اساس الديانة _ الجنس _العرق والطبقة الاجتماعية والنوع وتوكد ان الهوية المدنية هى الهوية الوحيدة التى تمتلك المساواة لكل المواطنين بغض النظر عن الاختلافات السابقة اذ ان الهوية المدنية مشاع لكل المواطنين وترتكز هذة الهوية المدنية على الالتزام الحر بمبادىء مدنية معينة وقيم الديمقراطية التى تذوب فى طياتها الاختلافات الجنسية والعرقية بل والدينية لتصبح (الهوية المدنية) هى الرابط الذى يضم المواطنين جميعا فى نظام سياسي وحيد فما دواعة الاهتمام بالمواطنة والبحث عن مفهوم جديد لها فى هذا الوقت ؟وما المفهوم المقترح انيا من الفكر الغربى ؟ وما العناصر التى يركز عليها هذا المفهوم فى تحديد صفات المواطنة العالمية الجديدة [٥].

تساؤلات عديدة تطرح نفسها فى هذا السياق ، تتولى الدراسة الكشف عن اكثرها ارتباطا بالسياق العلمي للدراسة وذلك على النحو الاتى

تعتمد الانظمة الساسية الغربية الحديثة على مفهوم محدد ويتقرر ذلك فى الدساتير ،ووثائق الحقوق ،او وثائق اخرى متشابة يمكن الحفاظ عليها متضمنة فى التقاليد الوطنية والمؤسسات وغالبا ما يتضمن مفهوم المواطنة خليطا من المعرفة والمهارات والقيم والنزاعات التي يجب ان يملكها المواطن بشكل مثالي . وتختلف هذة الامور بلا شك باختلاف المنابع والمصادر الامر الذى يهدد العالم كما يرون ويدفع الى البحث عن مفهوم

يتجاوز الاختلافات المستقرة بين شعوب العالم وذلك استجابة لتاثيرات عديدة وتحديات خطيرة يعد من اهمها :

١_ ان عولمة الاسواق سوف تؤدى الى توحيد المقاييس الاقتصادية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات.

٢_ان النمو فى صناعة الاتصالات العالمية سوف يزيد من تاثير اللغة الانجليزية فى الحياة اليومية لشعوب العالم .

٣_الاختلاف الثقافى سوف يصبح النقطة المركزية للسياسات القومية والدولية.

٤_الهويات الدينية والاخلاقيةسوف تزداد بشكل مثير بما يؤثر فى مركزية السلطة فى العالم .

٥_فى عالم تتزايد فية ازالة الحدود فان التعاون بين الامم يجب ان يلعب دورا اكبر ويتولى وظائف ومهام الامة .

٦_ان مستوى التوتر الناشىء عن التنافس للنمو الاقتصادى من جهة ، والمسؤليات الاخلاقية والبيئية من جهة اخرى سوف تزداد بشكل ملحوظ.

٧-ان التطور العلمى وكذلك القوة النووية تزداد بشكل مستمر كمصدر هام للطاقة رغم خطورتها البيئية.

٨_ان تقنية المعلومات ستشجع الاتصال وتؤدى الى توحيد الافهام عبر الثقافات والامم وازالة الخصوصيات .

٩_الصراع داخل الجماعات سوف يزداد بشكل ملحوظ داخل الامم وفيما بينها.

١٠_ ان تاثير التطرف من خلال انظمة سياسية _ طوائف _ حركات تيارات سوف يتصاعد بشكل قلق

١١ _ تاثير الاعلام العالمى فى السلوك الانسانى سوف يزداد بشكل مثير .

١٢_ان احساس الناس بالمجتمع والمسؤلية الاجتماعية سوف ينحسر بشكل ملحوظ .

وتشير العديد من الدراسات والابحاث الى ان هذة التحديات والمتغيرات العالمية المعاصرة ستوحد مشكلات سكان الارض بشكل تدريجى مما يفرض نمطا جديدا للتعاون والتفاعل فيما بينهم ، ولن يتحقق ذلك الابمفهوم جديد للمواطنة يتجاوز الاختلافات لتجنب التوتر والصراع [٦].

مفهوم المواطنة

أن الناظر الى تاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك مدى الحضور الذي لحق بمفهوم المواطنة فقد اختلف باختلاف العصور منذ الحقبة اليونانية قبل الميلاد الى الوقت الحاضر فالمواطنة هى الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الافراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الافراد ذوى الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة وعلية فهي عنصر رئيسي للديموقراطية ومن ثم فهي تلتزم واجبات ومسؤليات مهمة تصبح الديموقراطية عاجزة من دونها وتتضمن تلك الواجبات دفع الضرائب والخدمة فى القوات المسلحة واظهار الولاء للمجتمع والنضام السياسى والمشاركة فى الحياة المدنية والسياسية كما تتضمن مسؤليات المواطنة للعمل على التضييق بين المثالية والواقعية.

ان مفهوم المواطن طوال تاريخه الطويل قد ظهره باكثر من صوره واحده وذلك حسب ما تضمنه من قيم سياسيه واخلاقية في كل مرحله من المراحل التي مر بها فهو يعبر عن المسؤوليه احيانا ويعبر عن اخرى عن السيادة وترى اخرى يعبر عن المدينة

وبذلك نستطيع القول ان المواطنه هو مفهوم محوري في الفكر السياسي وهو يعبر عن المساواة والحرية والديمقراطية والتعددية[٧].

وتتحدد مواصفات المواطنة الدولية على النحو الاتى :

_ قبول ثقافات مختلفة .
_احترام حق الغير وحريتة .
_قبول ديانات مختلفة .
_فهم وتفعيل ايديولوجيات سياسية مختلفة .
_ فهم اقتصاديات العالم .
_الاهتمام بالشؤن الدولية .
_المشاركة فى تشجيع السلام الدولى .
_المشاركة فى ادارة الصراع بطريقة اللاعنف .

وهذة مواصفات المواطنة لمواطني القرن الواحد والعشرين يمكن فهمها بشكل افضل فى صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتنع لتزيد فاعلية الارتباط بين الافراد على المستوى الشخصى والاجتماعى والمحلى والقومى والدولى . ويكون ذلك بتنمية قدرات معينة للتفكير تحسم وتنظم فى الوقت نفسة كاعضاء فى مجتمع عالمى واحد .

ويستعيض الفكر الغربى المعاصر فى تحديدة لمضامين المواطنة وبناء المواطن بجملة من النزاعات المدنية _كما يسمونها كبديل للابعاد الحقيقية فى صياغة وتشكيل وعى وضمير المواطن التى تجذرت فى بقية الامم على مدار التاريخ . وهذة الصفات المدنية مبتورة عن جذورها الثقافية والتاريخية والاجتماعية وقبل كل ذلك الدينية .

ان مفهوم المواطنة طوال تاريخية الطويل قد ظهر باكثر من صوره واحده وذلك بحسب ما تضمنه من قيم سياسيه واخلاقية في كل مرحله فهو يعبر عن قيم سياسيه واخلاقية لذلك فدراسة المواطنة هي دراسة المدى تطور الحقوق والواجبات اختلافها عبر التاريخ.

ان هذا الفكر المعاصر يستهدف تاصيل هوية اجتماعية متعادلة الثقافة وتحقيق الالتحام الاجتماعى ليتولد الواحد من رحم التعدد،ولاثبات ان التعددية الثقافية لن تكون مقيدة ،فهل ينجح من خلال عرضة لاهم عناصر المواطنة ؟[٨].

عناصر المواطنة

ان مواطنة القرن الجديد تتطلب مشاركة فعالة من المواطنين _ مواطنين يتحملون مسؤولية محاربة تحمل الظلم، كما يتحملون اعباء مواجهة التحديات العالمية الواقعية ، لان ذلك جزء من المسؤولية الفردية الاجتماعية التي لا يجب التخلي عنها .وهذة المسؤولية يتحملها كل فرد للحفاظ على الوضع العالمي الجديد على الرغم من استمرار مفهوم الامة الذى يشكل التركيب التنظيمي للمجتمعات وثمة ركيزتان اساسيتان في هذا المجال :

الاولى: عالمية التحديات فى طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوى لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية، والتدهور البيئى ،وتهديد السلام.

الثانية: امم ومجتمعات ذات دياناتوثقافات واعراف وتقاليد ونظم مختلفة .

وقد اسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفى هذة المعادلة عن تفاعلات جديدة تتلخص فى صياغة عناصر جديدة للمواطنة وتاسيس مصطلح جديد فى الخطاب المعاصر وهو المواطنة العالمية او المواطنة عديدة الابعاد التى لخصت فى البعد المكانى او الزمانى _ البعد الاجتماعى واناطت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية :

العنصر الاول :الاحساس بالهوية

يوجد لدى المواطنين فى المجتمعات الاكثر تجانسا فى العالم هويات عديدة ومتداخلة (محلية _ اخلاقية _ثقافية _ دينية) وتستدعى المواطنة العالمية الجديدة (عديدة الابعاد) من وجعة نظر البعض ان يصبح شعور الهوية القومية لمجابهة التحديات الجديدة _ التى اشرنا اليها انفا _ ويعتبرونها ويعدونها شيئاً عفى عليها الزمن فضلا عن خطورتها في تغذية الصراع ومن ثم يطرحون مطلبا جديدا يتراكب ويتداخل مع الهوية القومية بحكم حقيقة مفادها : انة لا يوجد دولة فى العالم تستطيع ان تعمل بمعزل في عالم اليوم لذلك فان المواطنة يجب ان تحوى كلا من العنصرين القومى والعالمى كما ينادى بولدنغ ونوسباون ويعدون ذلك هو العنصر الاول لتلك المواطنة .

فالمواطنة هي المؤشر على مدى تحقيق المثل الاخلاقية والسياسية في زمنها .

العنصر الثاني هو : التمتع بحقوق معينة

ويشترط لاهلية هذة الحقوق ان يكون الفرد المواطن عضوا فى مجموعة وبذلك يكون مؤهلا للمنافع والحقوق التي تمنحها عضوية هذة المجموعة والتي يلخصها عالم الاجتماع البريطانى (ت .ه .ارشال) فى الحقوق القانونية مثل الحرية والحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

العنصر الثالث للمواطنة : المواطنة العالمية

يرى البعض ان السعي وراء الحقوق الفردية قد القى بضلالة على مستوى اداء واجبات المواطنة والتى اهملت على نحو غير ملائم ويبرهن اصحاب هذا الاتجاه على ان الديمقراطية الليبراليةكما تمارس فى اوربا وامريكيا الشمالية تحوى اتجاها ضمنينا لتاكيد الحد الاقصى من الحقوق الفرديةوتقليل السعى وراء المصلحة العامة ، ويقع ذلك فى قلب الجدل المستمر بين ما يسمى باليبراللين والشيوعين ومن اطراف هذا الجدل باربر _ بل _تسيونى _ هولمز _ ماسيدو _ نماستون ومن ثم الواجبات التقليدية مثل طاعة القانون ودفع الضرائب واحترام حقوق الاخرين والقتال من اجل الوطن وتحقيق التزامات اجتماعية معينة معرضة للجدل والنقاش ويجب ان ينظر الى هذة المسؤليات والالتزامات والواجبات من خلال بنية اكثر عالمية .

ويعكس هذا العنصر التقليد الطويل الذى يرجع تاريخة الى اليونانيين القدماء الذى يفرق بين الشخص الصالح والمواطن الصالح اذ يجب على العنصر الصالح ان يعيش حياتة باخلاق وشرف دون اى اهتمام او مشاركة بالشؤن العامة وعلى النقيض لا يعيش المواطن الصالح باحترام في حياتة الخاصة لكن علية ان يلتزم بالمشاركه في الحياة العامة ويلعب دورا فعالا فيها. وبذلك نستطيع القول ان تأثير النموذج العالمي للمواطنة يرتبط بفكرة العولمة خاصه بعد تصاعد الدعوات بجعل العالم مفتوح ومترابط اقتصاديا وثقافيا.

وسياسيا بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثه ويعتبر ذلك تهديد للهويه الثقافيه وتهديد للدولة القومية بكل ما تحمله من قيم وتاريخ واصاله الشعوب ولعل ذلك هو سبب في مواقعه الرفض بذلك الانفتاح.

العنصر الخامس للمواطنة : الانفتاح

وتتكثل في الفكر الغربي المعاصر مادة للجدل والاختلافات المبدئية والاصيلة لان هذة القيم الاجتماعية تختلف من دولة الى اخرى وهناك العديد من القيم التي تمثل عوامل مساعدة فى تكوين هوية مميزة لمجتمع ما ولجعل الحياة الاجتماعية ممكنة

المساواة في الفكر الغربي المعاصر ونقدة من وجهة نظر اسلامية:-

أن مفهوم المساواة في المواطنة بالنسبة للغرب من العناصرالاساسية لمفهوم المواطنة وابرز مضامينها السياسية والاجتماعية وتحضى المساواة باعتبارها قيمة انسانية باهتمام وتقدير بالغين لدى الغالبية العضمى خاصة المصلحين ودعاة المثل العليا ذلك لانة يزيل من طريق البشرية العديد من الحواجز المصطنعة والفروق المفتعلة بين اجناس البشر التى اسفر عنها رصيد متراكم من تاصيلات الفلاسفة ونظريات وتطبيقات العلوم الانسانية .هذه اذا ما نظر الى المساواة على انها قيمة انسانية عامة .اما تحليل حقيقة مفهوم المساواة فى الطروحات الفكرية ذات الجذور الممتدة فى اعماق التاريخ وعوامل تشكلها الدينية والثقافية والسياسية فانة يبرز مضامين ودلالات وممارسات تتفاوت فى حدة اختلافها حسب الاهداف الخفية للمنظرين من ناحية والمنطلقات التفسيرية لفهم كل من الانسان والمجتمع وغايات الحياة وضوابطها من ناحية ثانية وطبيعة الاستراتيجيات السياسية التي تحددها شروط الاستقرار والتماسك فضلا عن طموحات بسط النفوذ والهيمنة من ناحية ثالثة.[٩]

وشهد القرن العشرين نقطة تحول فى الفكر عامة وفى مفهوم المساواة خاصة ظهر ذلك من خلال تحديد جملة من المنطلقات الفكرية التى تنبذ فكرة الاستعلاء الجنسى والتصنيف البشرى والتمايز الطبقي فاذا كان الفكر الغربي المعاصر يستند في مفهومة الى المساواة لا يعنى بالضرورة ان تاتى التطبيقات العصرية مطابقة اليه تماما لتلك المفاهيم وانما ثمة تعديلات وتطورات اصابت العديد من المتغيرات البيئية والمعطيات العصرية والتداعيات السياسية والاجتماعية ومن ثم تصبح الاشارة الى التطبيقات الواقعية للمساواة في هذه المجتمعات اجراء منهجياً لازماً .

وعلية فان المساواة تنفرد بسمات خاصة من حيث العمق والملائمة وكمال الغاية المستمدة من مصادر التشريع الاسلامى ولذا فقد جاءت فى صورتها التشريعية مختلفة عما افرزة الفكر الغربى المعاصر فالمساواة فى الاسلام واجب شرعى منذ نزول بعثة الرسول (ص) فى حين ان الفكر الغربى المعاصر وبعد اربعة عشر قرنا فى المواثيق الدولية الصادرة عن الهيئات العالمية باقرار مبدا المساواة ويؤكد ذلك الفرق الشاسع بين المنهج الاسلامى والفكر الغربى فى تاسيس مبدا المساواة باعتبارة ابرز ابعاد المواطنة .فالسلام اقر مبدا المساواة منهجا وتشريعا ملزما منذ نزول القران الكريم وان اختلفت او اختلفت تطبيقاتة من مكان الى اخر او من زمن الى اخر.[١٠]

اما المساواة كمفهوم وممارسة فقد مر فى التاريخ الغربى بعدة مراحل لعبت الافكار الفلسفية والمصالح الطبقية دورا بارزا في تحديد اسسة وهذا ما اخضع مبدا المساواة لمنطق الاقوياء وتكشف الدراسة عن دلالات هذه المعاني في اطار عملية النقد.

يقوم مبدا المساواة في الاسلام على جعل مبدأ المساواة بعيداً عن تيار العواطف ومجالات القرابة اما المجتمعات الأوربية فانهم كانوا يشكون من كل شيء خاصة في انسانية المرأة فقد ساوى الاسلام بين المراة والرجل من حيث القيمة الانسانية المشتركة ومساواة كل منهما في الحقوق وان الحد الفاصل بينهما عند الله عز وجل هي التقوى والعمل الصالح [١١].

الحرية في الفكر الغربي المعاصر

ان المواطنة هو مفهوم محوري في الفكر السياسي ويرتبط بعدد من المفاهيم المشتركة منها المساواة والحرية والديمقراطية والمشاركة والحقوق والواجبات. وان المتتبع لحركة التطور التاريخي لمفهوم الحرية وابعاده في الغرب يلاحظ ارتباطا وثيقا بينة وبين المساواة فلا يطلق معنى الحرية حتى يجر معه لفظ المساواة وهذا يشير الى انهما وجهان لعملة واحدة او الى ارتباطهما ارتباط بالجوهر بالعرض وثمة اتفاق في الفكر السياسي الغربي المعاصر على ان مبدا المساواة هو الاساس والجوهر لمفهوم الحرية .

وهنا لابد من الاشارة الا انه لايمكن المقارنة بين مصادر النظام الاسلامي والنظام السائد في الغرب لمابين الاثنين من الاختلاف الجوهري فالاسلام مصدرة الهي اما الغرب فان مصدرة هو العقل البشري فبذلك يكون قانون العقل البشري ناقصاٍ يخدم فئة معينة ومصلحتها ليس لجكيع البشر [١٢]

واذا كانت الدراسة فى جزئها الثانى الخاص بتحليل مفهوم المواطنة فى الفكر الغربى المعاصر قد خلصت الى ان المساواة والحرية هما اهم مضامين المواطنة الغربية وتناولت المساواة فى الجزء الثالث فى اطارمنهجية التحليل والنقد فانة يتعين طرح مفهوم الحرية على النحو الاتى :

أ- مفهوم الحرية :

نشا مفهوم الحرية كاحد المباحث الفلسفية التى تؤصل رؤية خاصة لكل من الانسان والوجود ولذا فقد تعددت الطروحات الفلسفية التى تناولت ماهية الحرية ومفهومها على الاساس العقلانى التصورى البحت وهذا ما صبغها بصبغة وهمية وافضت الى العجز والتردى فى الخلط والتناقض وما لا طائل وراءة بسبب عدم تاهل الادوات المعرفية لادراك الماهيات وكان هذا عاملا قويا فى تاكيد (ابن خلدون) وقناعة بعض فلاسفة الغرب خاصة (كانط) .

واصبح الحديث عن الحريات بالجمع بدل المفهوم الفلسفى للحرية فتحولت الحرية الى هدف ومن ثم الى نضال الشعوب المستضعفة والطبقات المضطهدة والضمائر الطيبة اكثر منها مادة لتاملات المفكرين

وبذلك انتقل مفهوم الحرية من سماء الفكر الى ارض الواقع والتطبيق ليرتبط بمفهوم المواطنة وحقوق المواطن في اطار ثقافي وسياسي واجتماعي خاص .

ب - الحرية في الغرب المعاصر :

تابعت النماذج التطبيقية لحقوق الانسان عامة وحرياتة خاصة في تطورها ما لحق ببنية المفاهيم النظرية لتلك الحقوق من تبدل وتغير مرحلي في المجتمعات الانسانية فالحرية كما اشارت الدراسات انفا انما هى وليدة العديد من العوامل والعناصر

العرض هي وليد اجتماع العديد من العوامل والعناصر والقيم الحضارية والدينية والبيئية المعبرة عن فلسفة العصر والروح السائدة فيه وان هي بدأت في المجال السياسي والمدني فان احداث الزمن ما لبثت ان اضافت اليها البعدين الاقتصادي والثقافي بعد ان ثبت عدم كفاية المجالين السياسي والديني لتلبية احتياجات الانسان وحمايته من الاعتداء على حقوقة الطبيعية بواسطة اقرانة او السلطات الحاكمة الامر الذى ادى الى تعدد الحريات وتنوعها بتنوع مجالات الحياة الساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وثمة حقيقة اخرى موازية لتغير تطبيقات الحرية بتغير المفاهيم تتمثل فى ان ثمة نوعا او اخر من الحريات لا يجد لة اى اصداء عملية فى التطبيق بل ان كثير من الاحيان ياتى التطبيق العملى للحريات بانواعها على غير مضمونها الحقيقى او المراد منها وفقا للثوب النظرى الموضوع لها وهو الامر الذى تولدت عنة ظاهرة في عالمنا المعاصر وهي انتهاك حقوق وحريات الانسان بعد عمر طويل من الاجتهاد في البحث والتشريع لضمان حريات الانسان .

واذا كان العالم اليوم يعيش ضجة اعلامية صنعتها وسائل الاتصال والبث والنشر المتقدمة(السوشيال ميديا) حول حقوق الانسان والحريات المكفولة للانسان وادى الى زيادة الوعى الجماهيري لدى شعوب الارض بتلك الحريات وما اسفر عنة من ولع الكثير بما هو فى الغرب من ممارسات تتعدد مسمياتها وتشكل فرق وجمعيات تتباين اغراضها واهدافها وتتفاوت الادوار التى تلعبها ما بين الحرص الفعلى على حرية الانسان واستيراد النماذج الغربية التى تراها ناجحة وبين اداء الادوار لصالح قوى الهيمنة والسيطرة ولو على حساب المواطنة ولسنا فى حاجة الى التدليل على مثل هذة الجمعيات والفئات التى تنتشر فى كثير من بلدان العالم خاصة العالم النامى او الثالث كما يسمى اذا كان الاخر كذلك فان ثمة تساؤلات عديدة تطرح نفسها فى هذا السياق اهناك تطابق او تماثل بين الجانبين النظري والتطبيقي من حيث المضمون الحقيقى للحرية ام ان الواقع يؤكد العكس وهل ان النماذج الغربية المطبقة عصريا هي النموذج الاصلح لخير البشرية كما يصور الاعلام الغربي واتباعه ام ان هناك نماذج اخرى ؟ وما هي اهم انواع الحريات التى تنال تركيز الطبقات المعاصرة ؟ اتقوم في تطبيقها على قاعدة المساواة التي تمثل الارضية الحقيقة لبناء الحرية ام تشهد تمايزا يخل بكل قواعدها ويهدم بناءها النظري والعملي في ان واحد ويكشف عن الوهم والحقيقة في ايدلوجية الغرب الجديدة. وهنا يجب التنويه الى ان الحرية في معناها العام هي القدرة على التصرف وبما لايظر بالاخرين وتقاس انظمه وقوانين الدول على ما تقدمه للمجتمع من حريه راشده من ،حريه التفكير، وحريه الاعتقاد وحريه العقول، وحريه التعليم وحريه التملك، وبما لا يتعارض مع مصلحه الغير وبما يحفظ كرامه الانسان.

وهنالك اعتقاد شائع في كثير من الاوساط الفكرية المختلفة بان حرية الانسان عامة وفى مقدمتها الحرية الدينية خاصة شهدت ازدهارا في كنف الديانة المسيحية في اوربا بصفة عامة والولايات المتحدة وانكلترا بصفة خاصة ، بعد فترات التدني والتردي في

الحريات خاصة حرية الاعتقاد التي سادت تاريخ اوربا ابان الحكم الديني المتطرف وموقف رجال الكاثوليكية الموالي للاقطاع والراسمالية والرجعية فيها والذى انعكس بالتبعية على الدين وتسبب في اعتباره مصدرا لكل ما لحق بالشعوب من ظلم وعنت واستغلال ومن ثم هوجم الدين من خلال تصرفات رجالة التي لا تمت الى مبادئه وتعاليمه بصلة .

ولقد ادت ممارسات رجال الدين الى ميلاد معركة مستمرة حتى اللحظة الراهنة يتصارع فيها نموذجان لبناء الدولة الحديثة ولد الصراع بين الدين والدولة او بمصطلح الخطاب السياسي المعاصر الدولة الدينية والدولة العلمانية وشاع اعتقاد تسانده اوساط سياسية عالمية مؤادة ان علمنة الدولة هي العصا السحرية التى تنقل المجتمعات من حالات المذهبية والطائفية والحروب الاهلية التي تولدها مضامين الدولة الدينية الى الحرية والتسامح والاخاء مستندين فى ذلك الى تجارب عديدة في التاريخ المعاصر .وخير مثال هو(محاكم التفتيش الاسبانية ١٤٩٢) والتي تأسست لغرض فرض المذهب الكاثوليكي في اوربا لها ومحاربة من لايدين بالمذهب الكاثوليكي.

وهذا يؤكد حقيقة يغلفها او يتغافل عنها دعاة هذا الاتجاه وهى العنف او الاضطهاد الديني الذي اصاب الديانات السماوية ولحق بها من قصور او عيب فيها وانما لما اصاب نفوس اربابها وممثليها من رجال الدين فى مرحلة من مراحل التاريخ البشرى .

وفى مجال التطبيقات الحية لمبدا الحرية الدينية هناك العديد من الممارسات التي يشهدها واقع الدول الغربية تؤكد استمرار التمايز والاضطهاد الديني يتمثل ابرزها في عدم السماح لمعتنقي الديانات السماوية الذين تمنعهم عقائدهم الدينية من الانخراط في سلك الخدمة العسكرية لمحاربة شعب دون ذنب سوى مطالبتهم بحقوقهم فى الحياة وتقرير المصير والحرية التي تاباها عليهم الدول الاستعمارية ففي مثل هذه الحالات يعد ما يوقع من عقوبات على هؤلاء الافراد بسبب امتناعهم عن اداء الخدمة العسكرية لاسباب دينية او اخلاقية انتهاكا لمبدا الحرية الدينية المعترف بها لهم نظريا واعتداء على حرمة ممارستهم لتلك الديانات دون مسوغ مشروع يسمح بهذا العبث بمقدار الاديان وحرماتها فضلا عما يحدث الان تجاه الدول التي تتبنى الاسلام كمشروع بديل للمشروع الغربي وما تتعرض له في ظل تكتلات ترصد خطواتها وتكن لها العداء الذى صار ياخذ اشكالا عصرية جديدة.[١٤]

الخلاصة

تمثلت مشكلة الدراسة في بحث مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر وما ينطوي علية هذا المفهوم من دلالات وابعاد سياسية واجتماعية امكن اجمالها فى المساواة والحرية .

ونخلص هنا الى تاكيد عدة امور يعد من اهمها :

ثمة مجموعة من الملابسات تحيط بمفهوم المواطنة ببعدية المساواة والحرية تضع القيود على صلاحيتها للدول الغربية نفسها منها

١ _ ان مفاهيم المواطنة والمساواة والحرية في جوهرها الغربي لا تعدو اكثر من كونها نتاج الفكر الغربي الاوربي في سياقة التاريخي والاجتماعي والسياسي الذى مر به ومع هذا يضفى علية نوعا من العمومية والعالمية التي تخرج هذه المفاهيم عن اطارها الزماني والمكاني .

٢_ ان تفسير حركة التاريخ وفهم العالم الاخر وفق العقلية الاوربية ومن ثم فالتجارب والصراعات التى يتناولها ويقترح العلاج لها تعبر عن وجهة نظرة لا عن عالم الواقع المدروس وهذا ما يضع العديد من التحفظات وعلامات الاستفهام نظرا لما يكتنف التناول الاوربي من محاذير عقائدية وعنصرية .

٣_ ان التاريخ الحديث والمعاصر للدول الغربية عموما فكرها اليوم في مازق ناتج عن التناقض الحاد بين الاستعمار والاستغلال وغير ذلك من الممارسات وبين الوثائق العالمية والجمعيات الانسانية التى تعبر من خلالها عن مساندتها بل ودفاعها عن الحقوق الانسانية والمبادىء السامية .

٤_ يلاحظ من التناول الغربي للمواطنة وابعادها اعتماد الفكر على مفهوم تحقيق المساواة و الديموقراطية فكل دول العالم لذا يجب ان تتبع الخط الغربي في هذا المجال وانه لا سبيل لتحقيق المساواة الا باتباع هذا الخط الذى تمثل دول الديمقراطية الليبرالية قمتة وتصنف المجتمعات البشسرية طبقا لقربها او بعدها عن هذا الخط .

٥_ ان كون طبيعة الشريعة الاسلامية مستوحاة من عند الله وخاتمة لا ياتي بعدها شرائع اخرى تجعل ما قدمته عن الانسان والحياة والكون نموذجا يستوعب البشرية باكملها يصلح لكل زمان ومكان ومن ثم فان صفة العالمية والعمومية والديمومة هى من صفات الشريعة واحدى مكوناتها فما الجدل والصراع وكثرة التغيرات والتطورات وتعدد المواثيق والبيانات والهيئات الاجتماعات وتطور الدساتير والقوانين من العالم غير المسلم الا نتيجة حتمية لاعتمادهم على اجتهادات وضعية ما تلبث ان تهدم فى ذاتها متى خرجت عن اطارها الزماني والمكاني .

٦_ يرفض الشرع الاسلامي الاعتماد على اي مصدر خلاف ما جاء به القران الكريم والسنة النبوية الشريفة لتحديد ابعاد حركة الانسان والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات فالشريعة شاملة لجميع ابعاد الحياة البشرية بكل دقائقها وتفصيلاتها ابتداء من سلوك الانسان حتى تنظيم علاقات الدول والمجتمعات الكبرى بما في ذلك الفهم الاسلامي للمضمون السياسي الذى يعنى اخذ الناس الى الصلاح وابعادهم عن الفساد.

وفي مجال التفريق بين التشريع السماوي والتشريع الوضعي نجد ان الشريعة الاسلامية تختلف عن القانون اختلافا اساسيا ومن اوجه مختلفة فالقانون الوضعي هو من وضع وتنظيم البشر والشريعة هي من عند الله عز وجل في المقارنة بين القانون والشريعة كالمقارنة بين الخالق والمخلوق وشتان ما بين الاثنين لذلك لن استطيع القول ان القانون ناقصا غير كامل وعاجز عن تلبيه حاجات الانسان فكثيرا ما يوضح ما يوضع لمصلحه فئه او جماعه على حساب المصلحة العامة في حين ان الشريعة هي وحي الهي منزه عن ذلك كله يسعى تحقيق مصلحه الجميع دون تاثير.

المصادر والهوامش

١- سعد الدين عبد الفتاح ،المواطنة مفهوم غربي المواطنة من جديد، مقال الثلاثاء،٤ اغسطس ٢٠٢٠

٢- الدكتور عثمان بن صالح العامر، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١ ص ٢٦٥ .

٣- المصدر نفسه، ص ٢٦٧ .

٤- المصدر نفسه، ص٢٦٤.

٥- المصدر نفسة، ص ٢٦٧

٦- علي الصلابي، مفهوم المواطنة وتطوره التاريخ في العصور اليونانية القديمة في تاريخ المعاصر، ٢٠٢٠

٧- الدكتور عثمان بن صالح المعاصر، المصدر نفسه ص ٢٦٥ .

٨- المصدر نفسه ص٢٦٧ .

٩- حميدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، ص ١٤٣.

١٠-دكتور محمد الحسيني مصلح ،حق المساواة بين الرجل و المراة في الشريعة الاسلامية ص ٧٠٩.

١١-دكتور علي بن فايز، الحماية الاجتماعية لحقوق الانسان، ص ٤٤٥.

١٢-المصدر نفسه، ص ٤٤٨ .

١٣-سعد الكنيسة والبابوية في اوروبا من بداية العصور الوسطى الى تكريس سلطاتها كقوة روحيه مهيمنه على الحياه السياسية والاجتماعية في اوروبا الغربية لهذا ظهرت على ايه حركه وفكره تتعارض مع افكارها واعتبارها خطرا يهدد مكانها فيجب حقها محقها دون رحمه وفي هذا المجال تعاونت الكنيسة مع السلطات المدنية التي انسجمت مصالحها فلسفه البابوية التي تطفي على سلطتها الصيغة الشرعية للمزيد من التفاصيل ينظر الى الاستاذ الدكتور بشرى محمود الزوبعي محاكم التنفيش الانسانية ١٤٨٠ ١٥٩٨ بغداد ٢٠١١ ص ٣٥.

١٤-بشرى محمود الزوبعي ، مصدر نفسيه،ص١٢٢-١٧٢.